أمام اجتماعات الاتحادات النوعية

جويلى: ٤٠ مليار دولار الاستثمارات العربية البينية فى ٢٠٠٦

افتتح الدكتور أحمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أعمال الاجتماع الموسع للاتحادات العربية النوعية المتخصصة والمكاتب الإقليمية وفروع الاتحادات فى مصر والدول العربية لمناقشة استراتيجيات عمل الاتحادات وتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع كافة الاتحادات ومجتمع الأعمال والوزارات الحكومية.

شهد الاجتماع رؤساء الاتحادات النوعية بمجلس الوحدة الاقتصادية واتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية وممثلى وزارات التجارة والصناعة والتعاون الدولى والنقل والسفير هانى خلاف مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية

أكد الدكتور أحمد جويلى ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أعطى أولوية منذ منتصف السبعينيات إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة والذى وصل عددها إلى ٤٢ اتحاداً اهتماماً خاصاً لما لها من دور هام فى دفع التكامل الاقتصادى العربى إذ تمثل بيوت خبرة عربية كل فى تخصصه ولشبكة الأعمال تضم شركات ومؤسسات وهيئات من القطاعين العام والخاص من جميع الدول العربية وتسهم بشكل بارز فى مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وتشكل أداة فاعلة لإقامة أسواق عربية مشتركة نوعية وخطوة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة.

وأضاف جويلى أن الاقتصاد العربى حقق خلال السنتين الماضيتين أرقاماً غير مسبوقة نسبياً زادت على ٧٪ كمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى والذى تخطى لأول مرة التريليون دولار عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٠٥٢ مليار دولار، كما أن الاستثمار العربى البينى شهد زيادة ملحوظة ليصل إلى ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بنحو ٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

من جانبه أشار السفير هانى خلاف فى كلمته إلى أن مصر من أول الدول التى صدقت على الاتفاقية العامة لعمل الاتحادات النوعية المتخصصة لما لهذه الاتحادات من فاعلية فى دفع مسيرة العمل العربى على مختلف الأصعدة كل فى تخصصه مشيراً إلى ضرورة

د. أحمد جويلى

د. نادر رياض

جمال بيومى

تنسيق العمل وتحديد مجالات التعاون بين مختلف تلك الاتحادات ونظيراتها من الاتحادات والهيئات والغرف فى مصر.

وأشار السفير جمال بيومى أمين عام اتحاد المستثمرين العرب إلى أن تجارة الخدمات غير المحررة بين الدول العربية تتفوق على التجارة السلعية المحررة وذلك بسبب حركة ١٤ مليون عربى من أصل ٣١٠ ملايين الآن يعملون فى بلدان غير عربية مما أدى ذلك إلى تفوق تجارة الخدمات على التجارة السلعية ودعا إلى سرعة تحرير حق الانتقال للمواطنين والدخول إلى منطقة الاتحاد الجمركى وتحرير تجارة الخدمات بما يسهم ذلك فى زيادة حجم الاستثمار العربى.

أشار د. محمود عيسى رئيس الاتحاد العربى للمواصفات القياسية أن هناك هيئات دولية و عربية لإصدار المواصفات موضحاً أن استخدام تطبيق المواصفات هى المشكلة على المستوى الاقليمي حيث توجد مواصفات عربية موحدة صدرت منذ عام ١٩٧٣ ولكن استخدامها ضعيف للغاية، لذا فكرنا فى إنشاء الاتحاد العربى لمستخدمى المواصفات العربية وذلك لوضع أولويات المواصفات العربية الموحدة.

ومن جانبة أكد الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية أنه على الرغم من أن الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية لازال يعد فى مرحلة التكوين ورغم حداثة عهد الاتحاد إلا انه حقق نجاحات ملموسة فى عدد من المجالات تحقيقاً للأهداف الرئيسية للإتحاد والخاصة بنشر الوعى وحماية الملكية الفكرية والتنسيق فى مجال تبادل المعلومات مع كافة المهتمين بالملكية الفكرية وذلك من خلال المشاركة والمساهمة فى برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة فى مجال الملكية الفكرية وكذا الندوات واللقاءات الدورية والمؤتمرات وورش العمل بهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية، مشيراً أن عدد أعضاء الجمعية العمومية بالاتحاد بلغ ٦٧٥ عضواً ومن المنتظر أن يصل الى ١٠٠٠ عضواً فى نهاية عام ٢٠٠٧ ينتمون لحوالى ١٥ دولة عربية.

وأشار الى أنهم تم فتح فرع اقليمى بالمملكة العربية السعودية ومن المنتظر فتح فرعين اقليميين بجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية نهاية ٢٠٠٧ .

وطالب فى نهاية كلمته بضرورة تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات السفر لرؤساء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة بين الدول العربية وكذا إيجاد نظام بديل لنظام الكفيل الطبيعى وليكن كفيل معنوى وذلك لدعم ودفع العلاقات العربية وتنشيط التجارة البينية.

وأشار المهندس رأفت رضوان رئيس الاتحاد العربى لتكنولوجيا المعلومات أن حجم سوق تكنولوجيا المعلومات يبلغ ٨ مليارات دولار لا تملك الشركات الوطنية منه أكثر من مليار دولار فى حين يبلغ سوق الاتصالات ٣٢ مليار دولار ودعا إلى ضرورة عقد اجتماع على المستوى العربى يناقش قضية التنمية البشرية فى الدول العربية.

جريدة الأهرام - الطبعة العربية ٢١ / ٥ / ٢٠٠٧

د.جويلى على هامش اجتماع الاتحادات العربية والمنظمات المصرية:

الاقتصاد العربى تخطى لأول مرة حاجز التريليون دولار

٧٪ معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى.. و٤٠ مليارا زيادة فى الاستثمار المشترك

أفتتح د.أحمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أعمال الاجتماع الموسع للاتحادات العربية النوعية المتخصصة والمكاتب الإقليمية وفروع الاتحادات فى مصر والدول العربية وذلك لمناقشة استراتيجيات عمل الاتحادات وتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع جميع الاتحادات ومجتمع الأعمال والوزارات الحكومية.

شهد الاجتماع رؤساء الاتحادات النوعية بمجلس الوحدة الاقتصادية واتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية وممثلو وزارات التجارة والصناعة والتعاون الدولى والنقل والسفير هانى خلاف مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية.

أكد الدكتور أحمد جويلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أولى منذ منتصف السبعينيات قضية إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة- والتى وصل عددها إلى ٤٢ اتحادا- اهتماما خاصا لما لها من دور مهم فى دفع التكامل الاقتصادى العربى إذ تمثل بيوت خبرة عربية كل فى تخصصه ولشبكة الأعمال تضم شركات ومؤسسات وهيئات من القطاعين العام والخاص من جميع الدول العربية وتسهم بشكل بارز فى مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وتشكل أداة فاعلة لإقامة أسواق عربية مشتركة نوعية وخطوة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة.

ناقش الاجتماع توسيع قاعدة العضوية فى الاتحادات وأوجه التعاون بينها وبين مجتمع الأعمال فى القطاعين العام والخاص، وطالب الاجتماع بضرورة التحضير من الآن للمؤتمر الاقتصادى العربى وذلك بترتيب الأولويات فيما يخص المشروعات التنموية والاقتصادية التى تخدم الدول العربية بعدالة لاسيما الدول العربية الأقل تقدما.

أحمد جويلى

من جانبه أشار السفير هانى خلاف فى كلمته أن مصر من أول الدول التى صدقت على الاتفاقية العامة لعمل الاتحادات النوعية المتخصصة لما لهذه الاتحادات من فاعلية فى دفع مسيرة العمل العربى على مختلف الأصعدة كل فى تخصصه مشيراً إلى ضرورة تنسيق العمل وتحديد مجالات التعاون بين مختلف تلك الاتحادات ونظيراتها من الاتحادات والهيئات والغرف فى مصر.

أما السفير جمال بيومى أمين عام اتحاد المستثمرين العرب فأشار إلى أن تجارة الخدمات غير المحررة أصلا بين الدول العربية تتفوق على التجارة السلعية المحررة وذلك بسبب حركة ١٤ مليون عربى من أصل ٣١٠ ملايين الآن يعملون فى بلدان غير عربية مما أدى ذلك إلى تفوق تجارة الخدمات على التجارة السلعية ودعا إلى سرعة تحرير حق الانتقال للمواطنين والدخول إلى منطقة الاتحاد الجمركى وتحرير تجارة الخدمات بما يسهم ذلك فى زيادة حجم الاستثمار العربى.

وفى تصريح خاص لعالم المال أكد الدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الاقتصاد العربى حقق خلال السنتين الماضيتين أرقاما غير مسبوقة نسبياً زادت على ٧٪ كمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى والذى تخطى لأول مرة التريليون دولار عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٠٥٢ مليار دولار، كما أن الاستثمار العربى البينى زاد زيادة ملحوظة ليصل إلى ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بنحو ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٤.

أشار د.محمود عيسى رئيس الاتحاد العربى للمواصفات القياسية إلى أن هناك هيئات دولية وعربية لإصدار المواصفات موضحا أن استخدام تطبيق المواصفات هو المشكلة على المستوى الإقليمى حيث توجد مواصفات عربية موحدة صدرت منذ عام ١٩٧٣ ولكن استخدامها ضعيف للغاية، لذا فكرنا فى إنشاء الاتحاد العربى لمستخدمى المواصفات العربية وذلك لوضع أولويات المواصفات العربية الموحدة.

أما الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية أكد أنه على الرغم من أن الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية مازال يعد فى مرحلة التكوين ورغم حداثة عهد الاتحاد فإنه حقق نجاحات ملموسة فى عدد من المجالات تحقيقاً للأهداف الرئيسية للاتحاد- والخاصة بنشر الوعى وحماية الملكية الفكرية والتنسيق فى مجال تبادل المعلومات مع جميع المهتمين بالملكية الفكرية وذلك من خلال المشاركة والمساهمة فى برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة فى مجال الملكية الفكرية وكذا الندوات واللقاءات الدورية والمؤتمرات وورش العمل بهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية، مشيرا إلى أن عدد أعضاء الجمعية العمومية بالاتحاد قد بلغ «٦٧٥» عضواً ومن المنتظر أن يصل إلى «١٠٠٠» عضو فى نهاية عام ٢٠٠٧ ينتمون لحوالى «١٥» دولة عربية، ولقد تم فتح فرع إقليمى بالمملكة العربية السعودية ومن المنتظر فتح فرعين إقليميين بجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية نهاية ٢٠٠٧.

وطالب فى نهاية كلمته بضرورة تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات السفر لرؤساء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة بين الدول العربية وكذا إيجاد نظام بديل لنظام الكفيل الطبيعى وليكن كفيلا معنوياً وذلك لدعم ودفع العلاقات العربية وتنشيط التجارة البينية.

وأشار المهندس رأفت رضوان رئيس الاتحاد العربى لتكنولوجيا المعلومات أن حجم سوق تكنولوجيا المعلومات يبلغ ٨ مليارات دولار لا تملك الشركات الوطنية منه أكثر من مليار دولار فى حين تبلغ سوق الاتصالات ٣٢ مليار دولار ودعا إلى ضرورة عقد اجتماع على المستوى العربى يناقش قضية التنمية البشرية فى الدول العربية.

لبيب سمير

فى الاجتماع الموسع بالاتحادات العربية مع منظمات الاعمال المصرية

د. جويلى: الاقتصاد العربى تخطى لأول مرة حاجز التريليون دولار

د. أحمد جويلى

د. نادر رياض

م. على موسى

٧٪ معدل النمو فى الناتج المحلى و٤٠ مليار زيادة فى الاستثمار المشترك

افتتح د. أحمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مؤخرا اعمال الاجتماع الموسع للاتحادات العربية النوعية المتخصصة والمكاتب الاقليمية وفروع الاتحادات في مصر والدول العربية وذلك لمناقشة استراتيجيات عمل الاتحادات وتوطيد اواصر التعاون والتنسيق مع كافة الاتحادات وجميع الاعمال والوزارات الحكومية.

شهد الاجتماع رؤساء الاتحادات النوعية بمجلس الوحدة الاقتصادية واتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية وممثلى وزارات التجارة والصناعة والتعاون الدولى والنقل والسفير هانى خلاف مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية.

اكد الدكتور احمد جويلى ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد اولى منذ منتصف السبعينيات موضوع انشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصص - والذى وصل عددها الى ٤٢ اتحادا - اهتماما خاصا لما لها من دور هام فى دفع التكامل الاقتصادى العربى، ناقش الاجتماع توسيع قاعدة العضوية فى الاتحادات واوجه التعاون بينها وبين مجتمع الاعمال فى القطاعين العام والخاص

من جانبه اكد المهندس على موسى رئيس الغرفة التجارية للقاهرة على ضرورة الربط والتنسيق بين مختلف الاتحادات النوعية ونظيراتها العاملة بمصر مشيرا الي استعداد الغرفة للتعاون مع الاتحادات العربية النوعية المتخصصة المتميزة والتى تمثل بيوت خبرة عربية كل فى تخصصه وكشبكة اعمال تضم شركات ومؤسسات وهيئات من القطاعين العام والخاص من جميع الدول العربية وتسهم بشكل بارز في مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وتشكل اداة فاعلة لاقامة اسواق عربية مشتركة نوعية وخطوة على طريق اقامة السوق العربية المشتركة.

من جانبه اشار السفير هانى خلاف فى كلمته ان مصر الدول التى صدقت على الاتفاقية العامة لعمل الاتحادات النوعية المتخصصة لما لهذه الاتحادات من فاعلية في دفع مسيرة العمل العربى على مختلف الاصعدة كل فى تخصصه مشيرا الى ضرورة تنسيق العمل وتحديد مجالات التعاون بين مختلف تلك الاتحادات ونظيراتها من الاتحادات والهيئات والغرف في مصر.

اما السفير جمال بيومى امين عام اتحاد المستثمرين العرب فاشار الى أن تجارة الخدمات الغير محررة اصلا بين الدول العربية تتفوق على التجارة السلعية المحررة وذلك حركة ١٤ مليون عربى من اصل ٣١٠ مليون الآن يعملون فى بلدان غير عربية مما ادى ذلك الى تفوق تجارة الخدمات على التجارة السلعية ودعا الى سرعة تحرير حق الانتقال للمواطنين والدخول الى منطقة الاتحاد الجمركى وتحرير تجارة الخدمات بما يسهم ذلك فى زيادة حجم الاستثمار العربى.

وفي تصريح خاص اكد الدكتور احمد جويلى امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان الاقتصاد العربى حقق خلال السنتين الماضيتين ارقاما غير مسبوقة نسبيا زادت عن ٧٪ كمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى والذى نخطى لاول مرة التريليون دولار عام ٢٠٠٥ ليصل الى ١٠٥٢ مليار دولار، كما ان الاستثمار العربى البينى زاد زيادة ملحوظة ليصل الى ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بنحو ٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤. اشار د. محمود عيسى رئيس الاتحاد العربى للمواصفات القياسية ان هناك هيئات دولية وعربية لاصدار المواصفات موضحا ان استخدام تطبيق المواصفات هى المشكلة على المستوى الاقليمى حيث توجد مواصفات عربية موحدة صدرت منذ عام ١٩٧٣ ولكن استخدامها ضعيف للغاية لذا فكرنا فى انشاء الاتحاد العربى لمستخدمى المواصفات العربية وذلك لوضع اولويات المواصفات العربية الموحدة.

اما الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية لازال بعد فى مرحلة التكوين ورغم حداثة عهد الاتحاد إلا الله حقق نجاحات لموسة فى عدد من المجالات تحقيقا للاهداف الرئيسية للاتحاد - والخاصة بنشر الوعى وحماية الملكية الفكرية والتنسيق فى مجال تبادل المعلومات مع كافة المهتمين بالملكية الفكرية وذلك من خلال المشاركة والمساهمة فى برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة فى مجال الملكية الفكرية وكذا الندوات واللقاءات الدورية والمؤتمرات وورش العمل بهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية، مشيرا الى عدد اعضاء الجمعية العمومية بالاتحاد قد بلغ ٦٧٥ عضوا ومن المنتظر ان يصل الى ١٠٠٠ عضوا في نهاية عام ٢٠٠٧ ينتمون لحوالى ١٥ دولة عربية ولقد تم فتح فرع اقليمى بالمملكة العربية السعودية ومن المنتظر فتح فرعين اقليمين بجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية نهاية ٢٠٠٧. وطالب فى نهاية كلمته بضرورة اجراءات الحصول على تاشيرات السفير لرؤساء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة بين الدول العربية وكذا ايجاد نظام بديل لنظام الكفيل الطبيعى وليكن كفيل معنوى وذلك لدعم ودفع العلاقات العربية وتنشيط التحارة البينية.

ابتسام سعد

جريدة الأهرام ٤ / ٦ / ٢٠٠٧

الأهرام